الظاهرة الانعزالية في المنطقة الأوروبية.

المؤلف: حنان بوسيف.

الإيميل: nona_bcf13@outlook.fr

الملخص

يشهد العالم وخاصة المنطقة الأوروبية تهديدات أمنية متعاقبة أبرزها نشوب الظاهرة الانعزالية الجديدة في العديد من حكوماتها مؤخرا، والتي تعلقت بالتحديد بالوضع الاجتماعي وتركيبته، بحيث يعد هذا الأخير من بين الأولويات الرئيسية في اتخاذ أي قرار يتعلق بمستقبل المنطقة، ولهذا يسعى الاتحاد الأوروبي-بصفته الهيئة الاستشارية الكفيلة بشؤون المنطقة-للمحافظة على أمنها واستمرار التجربة الأوروبية، وذلك من خلال الآليات والاستراتيجيات المحققة الاندماج واستقرار الوحدة الأوروبية. واعتمادا على المتغيرات الدولية بصفة عامة والأوروبية على وجه التحديد، والمتمثلة في سياسة الجوار المنتهجة من قبل بعض حكومات الاتحاد، نستطيع فهم واقع الانعزالية الجديدة ورصد أهم الاجراءات والسياسات التي سينتهجها الاتحاد للتصدي لأي تهديد، ومعالجة الوضع الاجتماعي المتذبذب نحو التلاشي والتفكك الجديد.

الكلمات المفتاحية: التهديدات الأمنية، الانعزالية الجديدة، سياسة الجوار.

Abstract:

The world is witnessing and especially European region successive security threats highlighted by the emergence of new isolationism apparent in many recent Governments, which related specifically to social status and composition, so that the latter is a key priority in any decision about the future of the region, The European Union therefore-as the advisory body to the region-to maintain its security and the continuation of the European experience, and through mechanisms and strategies achieved integration and stability of European unity. Depending on changes in General and specifically European, and of neighborhood policy adopted by some Governments of the Union, we can understand the reality of the new isolationism and monitor the most important precedent by actions and policies to address any Union threat, addressing the social status Wobbler toward vanishing and disintegration.

Keywords: security threats, the new isolationism, neighborhood policy .

مقدمـــة:

تعتبر المنطقة الأوروبية من بين المناطق البارزة في رسم السياسة الدولية المعاصرة في فترة ما بعد الحرب الباردة،وهذا راجع لأهم الانجازات التي جسدتها أبرزها مشروع الوحدة الذي يعد من أبرز النماذج الدولية الهادفة تحقيق تكامل على مر التاريخ، وفي ظل التحول الذي ساد النظام الدولي في هذه المرحلة وباستمرار توافد التهديدات الأمنية العنيفة على العديد من مناطق العالم ومنها المنطقة الأوروبية التي سعت إلى تأمين حدودها المخترقة من التهديدات المعنوية والمادية نتيجة العولمة التي كرست المشاركة الديمقراطية واللاعقلانية للشعوب الأوروبية.

وفي هذا الصدد نجد أنما تشهده المنطقة الأوروبية حاليا من أزمات هي مغايرة وبشكل كبير للمستجدات الحاصلة في السياسة الدولية المعاصرة، فهي لا تعاني من تلك المشاكل العويصة والعميقة التي تشهدها العديد من الدول النامية في العالم ومع ذلك تمكن التهديد من التغلغل داخل منظومتها التي لطالما احتضنت كل أشكال الهجرة وعايشت العنف المتطرف وحاولت من خلال مشروعها الأورو– متوسطي التصدي لمسببات هذه المشاكل وما يليه من ابرام اتفاقيات تنموية ولكن في الأخير انعكس بالسلب على منظومتها الأمنية وزعزعت استقرار مجتمعاتها ليؤول بهم الوضع إلى اختيار نمط فاجئ صناع القرار بالمنطقة تمثل في المطالبة بالانغلاق وتفضيل الانعزال عن مجال التبادل الحر بالمنطقة.

وبصدد معالجة هذا المأزق الأمني الذي تواجهه للحكومات الأوروبية، سنحاول البحث في العوامل المساهمة في تصعيد ذروة هذا النمط من التهديدات اللاتماثلية (AsymmetricThreats) والتي نشب من جرّاءها تهديدات هجينة (HybridsThreats) كالحراك المجتمعي العنيف الذي نشب في المنطقة العربية، وهو الأمر الذي يشكل خطورة الوضع الذي انعكس على المنظومة الدولية والأوروبية، خاصة في ظل علاقة تفاعلية معقدة نتيجة التأثر بالتطور المعرفي والتقني والتكنولوجي المصاحب للعولمة، وبما أن الأمن قيمة ثابتة وركيزة أساسية في استمرارية وتفاعل البشرية على مر التاريخ، تم صياغة إشكالية هذا الطرح كالتالي:

كيف تؤثر الظاهرة الانعزالية الجديدة على أمن واستقرار المنظومة الأوروبية داخليا وخارجيا؟

2.أهمية الدراسة:

تكمن في أن البحث يتعلق بمؤشر جد مهم في رسم السياسة العامة للحكومات الأوروبية ويؤهل الاتحاد الأوروبي إلى بلوغ أرقى مستويات الاندماج التام –المرجعية التاريخية– وفي حالة التفريط واللاعقلانية في اتخاذ أي قرار سيؤدي بالاتحاد والحكومات إلى حالة الانفلات الأمني الذي سيغير كل التطلعات المستقبلية لهذا المشروع.

3.أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى رصد الأهداف التالية:

1. العمل على تقديم رؤية تحليلية مختلفة عن التوجهات الأكاديمية السابقة خاصة فيما تعلق بالجانب الإنساني المتدهور بالرغم من قرارات الأمم المتحدة والهيئات الدولية المتخصصة بهذا الشأن.
2. الكشف عن حقيقة المجتمعات الأوروبية في ظل النظام الديمقراطي السائد مقارنة بنظيراتها من ناحية البعد الحضاري والهويات والثقافات.
3. تقصي الحقائق والمستجدات المتعلقة بالمنطقة الأوروبية التي لطالما حظيت بنماذج ناجحة ساهمت في بناء منظومتها الأمنية .

4.منهج الدراسة:

تم الاعتماد في تحليل هذه الظاهرة على منهج "**دراسة الحالة**" الذي بدوره يركز على جمع البيانات العلمية المتعلقة بالظاهرة محل الدراسة، سواء ارتبطت بالأفراد، أو النظام، أو المجتمع مما يساعدنا على التعمق في دراسة "**الانعزالية الجديدة**" والإحاطة بها من كل الجوانب لأنها تعبر عن مرحلة جد حاسمة في تاريخ المجتمعات الأوروبية، وبالإضافة إلى ذلك سنتمكن من خلاله دراسة جميع المراحل التي تبلورت في سياقها ومعرفة العوامل المؤثرة وكذا فهم العلاقات السببية أو الوظيفية بين أجزائها.

5.خطة الدراسة:

تتمحور خطة الدراسة حول المحاور التالية:

المحور الأول: البيئة الحركية للانعزالية الجديدة في المنطقة الأوروبية.

المحور الثاني:آفاق الانعزالية الجديدة في ظل تفعيل سياسة الجوار الأوروبية.

الخاتمة.

1. المحور الأول: البيئة الحركية للانعزالية الجديدة في المنطقة الأوروبية.

تتميز العلاقات الدولية بحتمية التعقيد والتشابك التي تفرض على الباحث والمحلل لفهم سيرورة وديناميكية القضايا التي يهتم بها، وهذا ما يجعل المفاهيم التي ينفرد بها تتعقد بشكل تلقائي، وبهذا فإن مصطلح "**الانعزالية**" ليس بالجديد في الدراسات الحديثة لهذا العلم وإنما تطور بتطور مستوياته التحليلية .

وهذا التوسع الذي ساد الدراسات السياسية يعبر عن مرحلة انتقالية في مسار العلاقات الدولية،أقحمت فيها مواضيع جديدة غيرت مفهوم الأمن التقليدي الذي كان سائدا في زمن الحروب، وبهذا أصبح المفهوم لا ينفرد بموضوع معين ولا يحظى باتفاق علمي محدد وشامل، لذلك نجد العديد من المفاهيم تفتقر لتعريف واحد نظرا لتنوع سياقاتها وطبيعة موضوعها مثلما ورد لنا في دراسة الظاهرة الانعزالية، والتي تختلف في نمطها عن الانعزالية التي تم انتهاجها إبان الحرب العالمية الأولى وهذا ما سيتم توضيحه من خلال التطرق لتحديد المفهوم وإبراز تداعياتها على المنظومة الأوروبية.

1.1.مفهوم الانعزالية الجديدة:

المألوف لدى العديد من الباحثين والأكاديميين أن لكل مصطلح قيد الدراسة والتحليل مفردات تحمل نفس الدلالة اللغوية، وفي تعريفنا لمصطلح "انعزال"، ترادف لنا مايلي:

–انفصم: ينفصم، انفصاما، فهو منفصم/انفصم الشيء: مطاوع فصم: فصل، انشق، انكسر.

–انفصام (مفرد): اسم مؤنث منسوب إلى انفصام/مصدر صناعي من انفصام: وهي حالة من الانعزال والاضطراب في السلوك وعدم التكيف مع الواقع[cxx] . والعزل هو الطرد من الجماعة التي ينتمي إليها، وبالتالي فهو إجراء يقضي بإبعاد بعض العناصر من الناس عن ميدان العمل السياسي لتأمين نظام الحكم أو لعدم إثارة الفتن أو غير ذلك من المبررات والأسباب، وبمعنى آخر حرمانها من الحقوق السياسية المقررة لكافة الشعوب[cxxi].

وانعزل (فعل): عن ينعزل، انعزالا، فهو منعزل، والمفعول : منعزل عنه: انعزال: (اسم).

ففي علم النفس: يقصد به حالة ينفصل فيها الفرد عن الآخرين، أو الخوف من الاتصال بالآخرين وكراهيتهم.

وفيما يتعلق بالعلوم السياسية والاقتصادية: فيقصد به الانعزال عن الخارج في تسيير الشؤون السياسية والاقتصادية.

أما فيما يخص مصدر "انعزال": هو شخص يجد في انعزاله عن الناس راحة البال: ابتعاده، بقاؤه وحيدا، وهنا يطرح السؤال التالي: ماذا يمكن ان يستفيد من انعزاله[cxxii].

ولهذا فالانعزالية هي من الانعزال بمعنى العزلة، وفي السياق السياسي يقصد بها تلك السياسة التي تتبعها أو تمارسها دول فتعزل عن الأخرى المجاورة لها، وبالنسبة لموضوع دراستنا فهي تعني الشخص الانعزالي المؤيد للانعزالية والمتعلق بها.

وفي سياق هذا الأخير تجدر بنا الإشارة إلى أن المنطقة الأوروبية هي التي باتت كفيلة بضمان استقرار الشعوب وحمايتها من أي انتهاك أو تهديد، بيد أنها تشهد اليوم تناقض في سياستها وتوجهات شعوبها، وعليه فهذا النمط الجديد للانعزالية قد ارتبط بالعديد من المتغيرات والمفاهيم المحدثة له، والتي تستدعي إبرازها وتحديدها لتبيان ما إذا كانت نتاج تراكمات أم مجرد رد فعل لشعوب تطالب بالتغيير جراء الانفتاح المفرط الذي يشهده العالم والمنظومة الأوروبية خاصة،

ولهذا نجد انتشار هذه المفاهيم وتزاحمها على وقع الحركات المستمرة انطلاقا من الحراك العربي الذي مكننا إلى حد من فهم وتوضيح المسار الذي انبثقت منه.

أ-المفاهيم ذات الصلة:

1-الأقلية: (اسم)، وفي صيغة الجمع هي أقليات، ونعني بها: أقلية في المهجر وهي تلك الجماعة التي تربطها أواصر القرابة ولكنها تعيش وسط شعب يفوقها عددا[cxxiii]، وبهذا فالأقلية هي خلاف الأكثرية أو الأغلبية.

وتجدر الإشارة إلى أن تحديد هذا المفهوم بشكل دقيق لازال قيد الدراسة بالرغم من كونه ظاهرة برزت في المجتمعات الإنسانية منذ الأزل[cxxiv]،نظرا للديناميكية والمرونة التي تطرأ على المفهوم بفعل التغير المستمر في العديد من السياسات، وعلى سبيل المثال: النموذج الأوروبي الساعي لتجسيد الاندماج والانصهار ضمن الأغلبية العددية، أو اتخاذ أي اجراءات تمثلت في عمليات التهجير القسري أو الانفصال عن دولة لتكوين دولة أخرى وحتى الاندماج في ثالثة.

وعليه فإن استخدامات مفهوم "الأقلية"، قد تباينت واختلفت الرؤى حوله في كل من المنظورين الغربي والعربي، لهذا نجد التعدد في سياقات توظيفه وأصبح بذلك لا يقتصر معناه على ما سبق وإنما تعدى نطاق الحصر ليأخذ أبعاد تصب في فحواها حول الجماعات الإثنية، القومية، العرقية أو السلالية، وفضلا عن ذلك فمعناه السوسيولوجي الصرف كالدلالة على توزيع الطبقات ودرجة التمايز فيما بينها داخل المجتمعات أضحى يحمل دلالة عن مضامين سياسية كتلك المتعلقة بالأقلية الحاكمة في نظام سياسي معين[cxxv].

وحسب المنظور الغربي فهذا المصطلح هو وافد من المفاهيم الغربية ويقصد به المعاني التي تصب في معنى العنصرية، العرقية، الإثنية[cxxvi] ، وأما من وجهة نظر المنظور العربي الإسلامي فهو ينطلق في تعريفه للأقلية من : الجانب الديني، الجانب اللغوي، ولم يعرف المصطلح كما تم تعريفه في المنظور الغربي بذاك الكم الهائل من المعاني بل اقتصر على مدلوله اللغوي بالاعتماد فقط على الجانب العددي لا التفضيلي والتميزي[cxxvii].

وبهذا نخلص إلى أن هذا الجدل الحاصل حول ضبط مفهوم الأقلية كان نتيجة اتجاهان رئيسين تندرج ضمنهما أغلب التحليلات.

ونجد في تعريف آخر صدر عن "المفوضية السياسية لحقوق الإنسان" في 18-12-1992 والمتعلق بحقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات عرقية أو قومية أو غيرها من الأصناف الأخرى، على أنها ظاهرة تعبر عن جماعة قليلة العدد أو الصغيرة داخل كيان الدولة السياسي تنقسم داخل المجتمع الكلي[cxxviii].

ومن خلال هذين التعريفين يبرز لنا أن التعقيد الحاصل في فهم توجهات الأقليات اليوم والتناقض بين أصنافها ناتج عن الشعور اما بالتمايز او الاضطهاد والتهميش لذلك نجد اغلبهم يطالبون بالانفصال والانعزال.

وبالإضافة إلى ما سبق، فالأقلية هي مجموعة من الأفراد يتميزون عن غالبية المجتمع بخصائص وسمات مختلفة متفاوتة تتفاوت نسب استقرارها وانسجامها داخل المجتمع خاصة في تأدية المهام في شتى المجالات (حقوق وواجبات) باختلاف انظمة الحكم السائدة والسياسات المفعلة والمبرمجة.

2-القومية:

تعني قوم (اسم)، مصدر قام، وقومي هو اسم منسوب إلى قوم، فهو من يؤمن بوجود معاونته لقومه ومساعدتهم على جلب المنفعة ودفع المضرة، وكذلك نعني به الوطني والفكر القومي هو الفكر الذي يمجد القومية ويدافع عنها.

والقومية (اسم مؤنث) منسوب إلى قوم، وتعني صلة اجتماعية عاطفية تنشأ من الاشتراك في الوطن واللغة ووحدة التاريخ والأهداف، وأما فيما يتعلق بمعناها السياسي فهي عبارة عن مبدأ سياسي واجتماعي يفضل معه صاحبه كل ما يتعلق بأمته على سواء مما يتعلق بغيرها، واقتصاديا يشار بها إلى جماعة النفوذ المنتجة داخل الدولة، وبهذا فالقومية هي صلة اجتماعية[cxxix]. وبالتطرق لإبراز مفهوم "**القومية**" تجدر الإشارة إلى أن مفهوم الأقلية قد يذوب وينصهر في مفهوم القومية، علاوة على ذلك فقد حظيت القومية باهتمام الفرد والمجتمع والدولة (صناع القرار) بشكل كبير لأنها تعبر عن ذلك الترابط الواسع والمتشابك والذي يشمل كل أفراد المجتمع ويتخطى حدود الواقع (الإقليم)[cxxx]، والملاحظ أن كلا المفهومين مرادفين– بالرغم من تباعدهما– لمفهوم "العرقية" والتي عرفها" Galley": بأنها جماعة تتقاسم تراثا وتقاليدا معينة وتحتوي على عدة عناصر، مثل: الدين واللغة والانحدار القومي[cxxxi] ، وبالرغم من ذلك يوجد اختلاف طفيف في العناصر المكونة لهذه الظواهر الانسانية. وإحاطة بالمدخل المفاهيمي لظاهرة "الانعزالية الجديدة" تبين لنا أن المفهوم يتضمن كل هذه التناقضات التي تبرز وبشكل مفاجئ في العديد من المجتمعات وتتسارع مع وتيرة التطور والانفتاح. وعليه وانطلاقا مما سبق، يتبين لنا أن هذه الظاهرة هي ظاهرة إنسانية مجتمعية حديثة تناهض سياسات الانفتاح والتداخل الحاصل نتيجة التهديدات الأمنية المتشعبة والمتزايدة وهي تشترك مع المفاهيم الأخرى في مسألة التخوف من انفلات الهوية الثقافية لكل فئة والتي لازالت تعتبرها ركن أساسي ومهم على مر الأزمنة وتسعى لهذه اللحظة للحفاظ عليه وتعزيز مقوماته ومعاييره. ولهذا ومن خلال المرجعية التاريخية لكل ما يتعلق بتكوين المجتمعات والتراكمات المعرفية المتعلقة بمسار السياسة وعلاقتها بالمجتمع في العالم والمنطقة الأوروبية خاصة، نخلص إلا أن الانعزالية الجديدة ما هي إلا تعبير عن توجهات رفض التداخل الحاصل في حياة الأفراد: تدفقات الهجرة، تحرير التجارة.. الخ، والتي في مجملها كانت سببا في عودة التقسيم الطبقي داخل المجتمعات بحيث نجد الفقراء يستهلكون مستلزمات الحياة بعدما تداولها الأغنياء وعليه فإن التفاوت في الاستفادة من منتجات العولمة بين فئات المجتمع هو ما أدى بها لرفضها والنهوض ضد تداعياتها خصوصا بعد الأزمات الاقتصادية التي أكدت على استمرار تبعية الدول النامية للدول المتقدمة[cxxxii].

ب. خلفيات بروز الظاهرة الانعزالية الجديدة:

وانطلاقا من التحولات التي أنسجتها العولمة والتي انعكست على طبيعة الإنسان وغيرت سلوكه فأصبح يعبر عنه بإنسان ذي بعد واحد (One Dimensional Man)، والذي يقصد به تنميط المستهلكين كفرض سلعة معينة عليهم في مختلف أنحاء العالم مما يسهم في إزالة هويتهم الوطنية والاجتماعية وزرع مقومات الهوية العالمية عن طريق ثورة المعلومات وسياسات الانفتاح[cxxxiii].

وفي سياق معالجتنا لهذه المعضلة الأمنية سنحاول رصد أهم الخلفيات التي أدت إلى بروز هذه الظاهرة، وتبيان العوامل الرئيسية المتحكمة في حركيتها وتبلورها في نطاقها الأوروبي، لأن المجتمع الأوروبي شهد نقلة نوعية بلغت أرقى المستويات وهذا لم يكن بالأمر الهين عليه لبلوغها، فالحرب عودت المجتمعات الأوروبية الحرص على البقاء وفرض الوجود والدفاع عنه، وفضلا عن ذلك فقد أحدثت مظاهر جديدة ساهمت بشكل كبير في اتساع آفاق هذه المجتمعات ليصل بهم الظرف للمطالبة بالتغير[cxxxiv].

وفي هذا الصدد يجزم كل من "شبنجلر" وتوينبي" أن التاريخ الإنساني ليس خطا مستقيما إلى التقدم، بل هو دورات متعاقبة من النمو والانحلال، وأن كل حضارة هي أشبه بإنسان...يولد وينمو وينضج ثم يشيخ ويموت"، وشبهها "توينبي" بالدورات الحلزونية[cxxxv].

ولكن يبقى السؤال المطروح هنا:

لماذا المجتمعات في العالم والمنطقة الأوروبية خاصة تتجه نحو الانعزالية بدلا من الانصهار في ثقافة ونمط واحد؟ و لماذا جل محاولات فرض التعدد الثقافي المنفتح تحدث نزاعات وأزمات داخلية خاصة فيما تعلق بالدول الديمقراطية؟.

وللإجابة على هذا الإشكال، يستلزم علينا البحث في مضامين عنصرين رئيسيين، الأول يعنى بدراسة التغير الحاصل في النظام الدولي بعد الحرب الباردة ورصد أهم التغيرات التي طرأت على منظومته خاصة تلك المتعلقة بالأمن الإنساني، والثاني يعنى بالبحث في تركيبة المجتمع الأوروبي.

1.1-تطور مفهوم الأمن:

الأمن في مفهومه التقليدي الصلب ومنذ اتفاقية واستفاليا المنعقدة عام 1648، كان يكرس لضمان الوحدة الوطنية بصفتها وحدة التحليل الرئيسة (الدولة) والفاعل في النظام الدولي، وعلاوة على ذلك فإن حركية وديناميكية العلاقات الدولية لم تكن بمنأى عن الدولة الوطنية بالرغم من التباينات في المقدرات المتفاوتة بين الدول، ولهذا تحدد مفهوم الأمن انطلاقا من البيئة الداخلية للوحدة واندرج كموضوع رئيسي لفهم السياسة العليا والتي تصاغ وتحقق من خلاله التوجه الوطني والقومي للدولة.

وهذا ما سيتم توضيحه في المخطط الآتي:

الأمن التقليدي

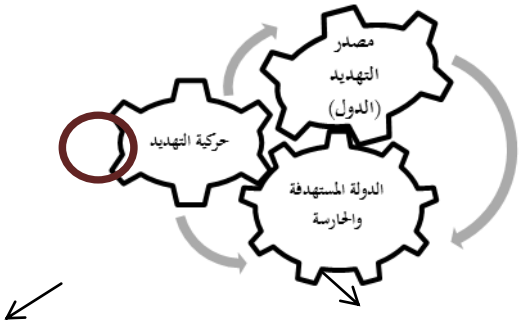

المنطق المباشر لاستخدام القوة

التهديد الأمني يأتي من البيئة ا لخارجية (الدول)

التهديد الأمني يستدعي التركيز على الجانب العسكري

من إعداد الباحثة:

وعلى اثر التحولات التي طرأت على سلم تراتبية الوظائف في النظام الدولي والمتغيرات الدخيلة على نسقه وتركيبته، تغير وتبلور المفهوم، وكما يرى John Burtun أن التغير الحاصل في تعريف الأمن ارتبط بالثورة المعلوماتية بحيث

أصبح لا يستند على عدد القوات التي يمكن نشرها في اللحظة المناسبة بقدر ما أصبح يهتم ويركز على كيفية الحصول على المعلومة المهمة أو تفعيل القدرة لمنع الحصول عليها[cxxxvi]

والسؤال المطروح هنا:

هل تبلور مفهوم الأمن يعد من بين تداعيات العولمة على المنظومة الدولية؟

وللإجابة على هذا الطرح، تجدر بنا الإشارة إلى أن الاتجاه المعاصر في تحديد مفهوم الأمن ارتبط بجملة التطورات وطبيعة التغيرات التي شملت شكل وجوهر النظام الدولي، وقد أثبت ذلك من خلال إفرازات نجمت عن توجهات سياسية وحتى على مستوى الأطر التنظيرية المستشرفة لمستقبل هذا النظام فقد اعتمدت على مضامين ثلاث[cxxxvii] نبرزها في المخطط الآتي:

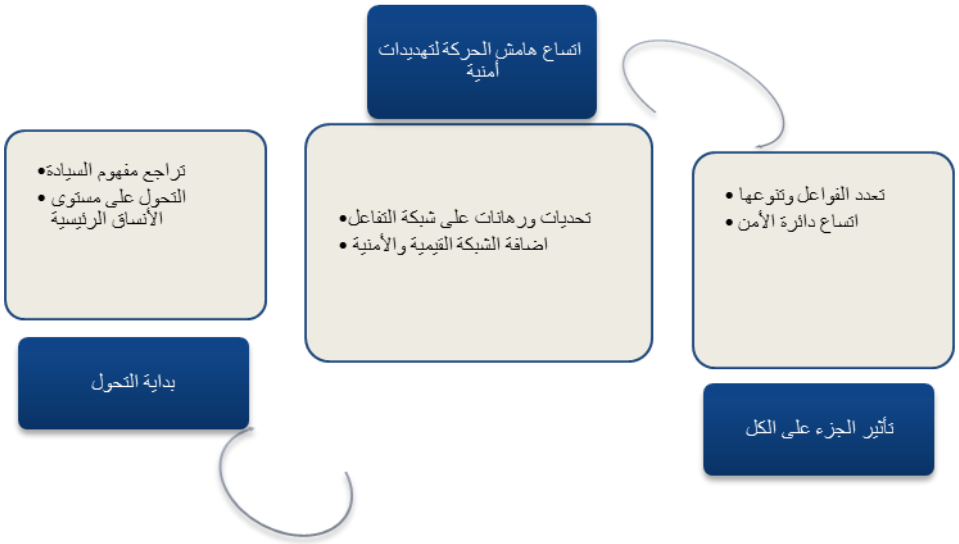

من إعداد الباحثة

وعليه فإن مفهوم الأمن بهذا التيار الجديد لا يقتصر على أمن الدول وإنما تشعبت منطلقاته وتجزأت بحيث أصبح يهتم بمتغيرات جزئية، أوجدت الدولة القومية أمام تحديات رئيسية سبق وأن رصدها John Hertz، نختصرها في المخطط الآتي:

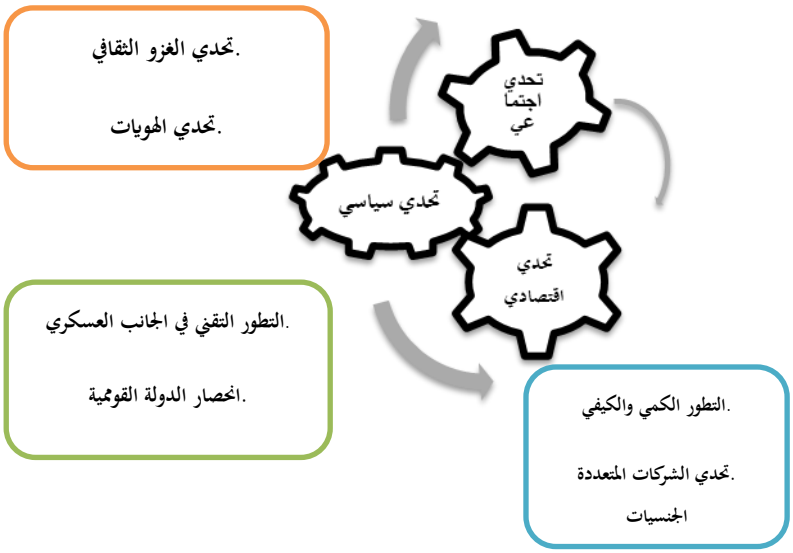

بتصرف الباحثة

وبعد الإشارة لهذا التحول الحاصل في مضامين مفهوم الأمن والتغير في توجهات واهتمامات المنظومة الأمنية الدفاعية للدول، نخلص إلى أن النظام المعولم لم يكتفي بتغيير نمط التفاعل بين الدول وأدوارها بل أفرز تهديدات وتحديات ذات طبيعة لاتماثلية غامضة يصعب فيها فهم وتحديد ماهية العدو وحتى التوصل إليه.

وبهذا نجد أن الفرضية التي مفادها: " أن تطور الإنسانية يثبت قدرة كبيرة على صنع التغيير والتحول"، تقربنا من فهم واقع البيئة الأمنية العالمية[cxxxviii] .

1.2انعكاسات العولمة على اجتماعية الفرد :

المجتمع وبالرغم من اختلاف أنماطه وتركيبته يعد أهم وأصعب وحدة في التحليل السوسيولوجي، وهذا راجع لحالة التعقيد التي تشمل أنساقه لأنه يحتوي على عدد من المجتمعات المحلية والوحدات والمؤسسات [cxxxix]

وهذا ما يفرضه المجتمع الأوروبي، فكلمة "مجتمع" تحمل دلالة ذات وزن ثقيل ومهم في مسار تكوين الشعوب واستقرارها، وكذا على مستوى التفاعل بين الوحدات في النظام الدولي، بحيث تدل على "الوحدة الاجتماعية" والتي وكيفما كانت تركيبتها سواء عبارة عن تجمع قبلي أو قالب المجتمع المدني الذي يندرج ضمن نمط الدولة الأمة ومؤسساتها وتأثرها بمفهوم السيادة والنظرية السياسية، فهي بمثابة بيئة مغلقة ومنتظمة عبر مراحل تاريخية، والتي تشكلت بفعل توفر ثلاث عناصر حيوية: الإقليم، اللغة والنظام وبالإضافة إلى مجموع الرموز المشتركة والتي تعبر وفي الغالب عن علاقة الدولة بالمجتمع.

وعليه فإن تحقيق الوحدة الوطنية يكون بتكامل الجماعة المشكلة للدولة تكاملا يبعد عنها أسباب التصادم المفضي بها إلى الضعف ثم التفكك[cxl].

وهذا مابرز في المجتمع الأوروبي برمته، بيد أن وفي حقيقة الأمر وبالرجوع للواقع العملي للجماهير الأوروبية يختلف عن توجهاتهم وطموحاتهم الذاتية، فتجدهم يهابون مظاهر الجدة ويضعفون أمام المواجهة [cxli]، خاصة وأن العالم يعيش

حالة من اللاتكافؤ في معظم أنساقه ومقوماته، وينحدر نحو اتجاهات وخيارات تنعكس سلبا على استقرار الشعوب واستدراكها ومحاولاتها لفهم واقع المجتمع الدولي.

وهذه اللامساواة التي هي نتاج النهج الليبرالي والرأسمالية الجديدة ليست مجرد ظاهرة خارج نطاق الفرد أو المجتمع أو الدول والفواعل الأخرى، وإنما هي تغوص في خصوصيا الأفراد، بل وأحدثت تصاعد كثيف لأصوات حركات اجتماعية مناهضة لهذه السياسيات خصوصا بعد الأزمة الاقتصادية لسنة 2008، والتي فتحت المجال من جهة معاكسة لفهم واستيعاب الموجة الثالثة من السوقنة التي حصرها "كارل بولاني" في مفهومين رئيسيين هما:

"السوقنة الوهمية" و "الحركة المضادة" بصفتهما آليتان يحركان ديناميات الرأسمالية[cxlii].

وفي تيار آخر نجد أن التأثير بالاعتماد على القوة الذكية عبر وسائل الإعلام على توجهات الرأي العام والذي أسماه "داني دروك" بـ: "العولمة المفرطة"، تلقت الرفض في الآونة الأخيرة من قبل الشعوب الأوروبية نتيجة التهديدات التي أحدثتها، تمثلت فيمايلي:

–الأزمات الاقتصادية التي حدثت جعلت من الشركات الكبرى تنقل جانب أكبر من أنشطتها إلى دول رخيصة العمالة، وهو الأمر الذي زاد من نسبة البطالة في بلدان هذه الشركات.

–التوتر الاقتصادي بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا مؤخرا كان نتيجة تحذير الرئيس الأمريكي لبعض الشركات الكبرى التي تحاول نقل أنشطتها للخارج وتلقى هذا التحذير تأييدا من القطاعات الشعبية.

–تراجع الدعم والتأييد بخصوص "اتفاق الشراكة في التجارة والاستثمار عبر الأطلسي" والتي تولد عنها احتجاجات شعبية متضاربة أطلق عليها "**الانعزالية الجديدة**"[cxliii].

–ارتفاع نسبة اللاجئين والمهاجرين غير الشرعيين في المنطقة وزيادة في عمليات الهجمات المسلحة .

و كما هو معلوم أن لكل تهديد ينجم مظاهر تميزه عن التهديدات المتواجدة، وبهذا فالظاهرة الانعزالية التي أضحت تهدد بقاء الدول واستمرار عملية تكامل الاتحاد، تحددت مظاهرها كالآتي:

مظاهر الانعزالية الجديدة في المنطقة الأوربية:

1.تمرد الأقليات في حركات انفصالية:

في هذا الصدد وانطلاقا من فرضية "في سبيل سلام دائم" لـ: "إيمانويل كانت": إن حالة السلام بين البشر الذين يعيشون جنبا إلى جنب ليست حالة طبيعية، الحالة الطبيعية هي الحرب، وهذا لا يعني وجود عدوات صريحة، ولكنه يعني وجود تهديد متواصل بالحرب على الأقل" [cxliv]. وبإقرار من مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان "نافانيثيمبيلاي" :"أن الأقليات في العالم ستظل تواجه مخاطر جسيمة وتمييز وعنصرية، وتستبعد مرارا من المشاركة الكاملة في الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية المتاحة للغالبية في البلدان أو المجتمعات التي يعيشون فيها" [cxlv].

وعليه، وانطلاقا من التصور البنائي للنظام الدولي على أنه عبارة عن بنية اجتماعية ترتكز على محددات رئيسية، هي: المصلحة الوطنية، الهوية والأمن القومي، والتي هي محور الدراسات اليوم، ورؤيته القائمة على مجموعة القيم والقوانين والقواعد التي تساهم في إحداث تفاعل مستمر ودائم بين الفاعلين والبناء نفسه، وهذا ما تحاول إبرازه مجددا بوادر الاستقلالية لأقليات في العالم، بحيث تطغى عليها مؤشرات اللاتعايش الناتجة عن غياب التجانس المجتمعي مما يؤهب باستمرار وبشكل متزايد تصعيد التوتر خاصة إذا توفرت على بيئة تسمح لها بالتأثير على الاستقرار السياسي[cxlvi].

ومن مخلفات هذا التغير تنامي نزعات انفصالية مختلفة الاتجاه والبيئة ، فمنذ 1816–2011 شهد العالم حوالي 403 حركة انفصال أخفقت معظمها في تحقيق الاستقلال، وحسب بيانات "أقليات في خطر" لـ: "تيد جير" فقد قدرت عدد الكيانات الراغبة في الانفصال حول العالم 52 حالة في الفترة الممتدة من (1990–1999) ونجاح 16% في الفترة الممتدة مابين (1931–2001)، هذا ما يدل على فشل صياغة الأنظمة وغياب ثقافة أمنية تحدد بدورها الرؤية وتساهم في صنع سياسات تشمل كل القيم والهويات وكذا إحداث تراكم يتولد مع مرور الوقت عامل الثقة وبالتالي يصبح الأمن والسلام كأولوية الحكومات المركزية. وهذا ما تؤكده "ريان غريفيت" في فهم ديناميات الحركات الانفصالية، بحيث ترجعها إلى ثلاث عوامل رئيسية متفاعلة ، هي:

–مصالح الدول ونطاقات توزيعها.

–اعتراف دولي بالنظام.

–استراتيجيات تحدد مسار الحركات الانفصالية [cxlvii].

وهذا ما يواجه الاتحاد الأوروبي في السنوات الأخيرة، فبوادر الانفصال تنشب في مناطق عديدة من القارة لدوافع تختلف من اقليم لآخر، تحدد بدورها انماط الانفصال، والتي سيتم ابرازها في الجدول الآتي:

cxlviii

نمط الانفصال	محددات الانفصال	أمثلة عن حركات الانفصال
انفصال التوافق (السلمي)	-محددات معيارية. -محددات قيمية	الانفصال التشيكوسلوفاكي 1993
انفصال ناتج عن صراعات مسلحة	-محددات صراعية. -محددات تنازعية.	الانفصال في يوغسلافيا 1999
انفصال تمردي على السلطة يلجأ إلى التفاوض	-اتخاذ اجراءات تتجاوز قرارات وتشريعات السلطة المركزية.	-الانفصال الكتالوني. -الانفصال الكردستاني 2017.

-الخريطة 01:

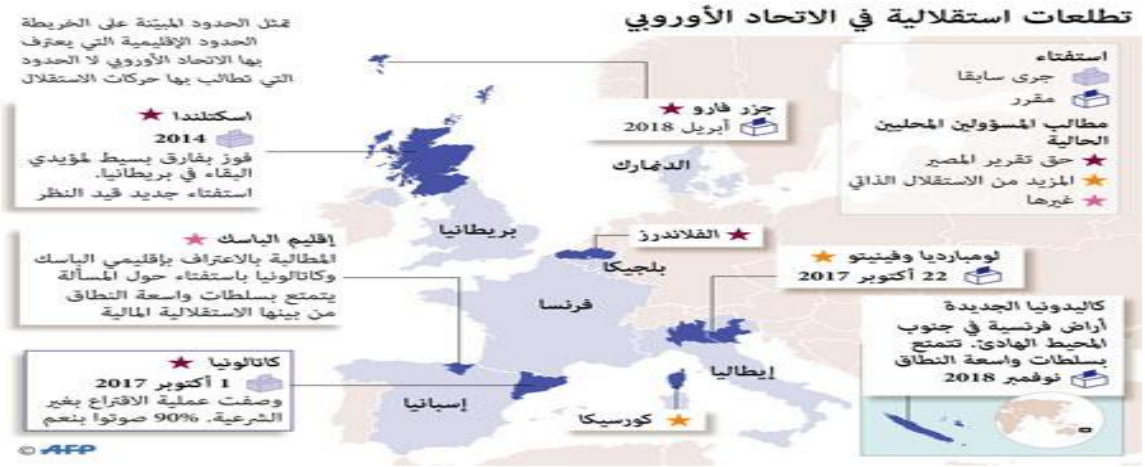

cxlix

2

-تداعيات الانعزالية الجديدة على المنظومة الأوروبية:

"...أيتها الأمم لنبعد كل استبداد وكل خلاف، ولنكون مجتمعا وحدا وعائلة واحدة، لأن الجنس البشري له تركيبة واحدة، وليس له سوى قانون واحد وهو قانون الطبيعة، وشرعة واحدة هي شرعة العقل، وعرش واحد هو عرش العدالة، ومعبد واحد هو معبد الاتحاد."

هذا ماصرح به النائب "فولتي" للجمعية التأسيسية في سنة 1791، والذي يفضي إلى ضرورة توحيد القارة التي شهدت أوضاع جد متأزمة أدت بالشعوب لحالة اللاتناسق والانحراف والفوضى، وبتطور الوضع ساد الاعتقاد في سنة 1789 بإمكانية تمييز وجود "حضارة أوروبية"، خصوصا بعدما تم التأكيد على ماصرح به النائب في التيار الفكري الفرنسي مما فسح لها المجال للظهور على قوام جديد أكسبها بمرور الوقت تفوقا على الحضارات الأخرى وحظيت باهتمام العديد من المفكرين والباحثين المعاصرين، لما انبثق عنها من تأملات فلسفية ونزعة انسانية شاملة حددت نظاما يقوم على القانون الطبيعي[cl].

والذي دفع بصناع القرار في العديد من مناطق القارة إلى تكثيف الجهود لدمج المجتمعات وفق نظام محدد وغاية مشتركة ووحدة شاملة، وتم التأكيد عليه في التصريح الصادر عن معاهدة لشبونة الموقعة عام 2007[cli].

وإحاطة بالنطاق العملي للاتحاد الأوروبي الذي يركز على الأسس الديمقراطية والسعي لضمان حقوق الانسان وحرياته الأساسية، تجلت تداعيات هذه الأزمة في المستويات التالية:

2.1-تداعيات سياسية وأمنية:

انطلاقا من مستويين (داخلي وخارجي)، والأخذ بنموذج الأمن الإقليمي المركزي فإن التداعيات السياسية والأمنية التي أحدثتها "الانعزالية الجديدة" ارتهنت وتفاعلت مباشرة بعد الانسحاب البريطاني من الاتحاد الأوروبي، فالجدل الواسع الذي شمل الأوساط السياسية والأمنية عبر عن درجة تخوف صانعي القرار داخل المجلس الأوروبي، مما قد يحدثه هذا الاجراء المفاجئ من تدهور وانفلات أمني رهيب.

وبالمقابل نجد أنها تحظى بأربع استثناءات قانونية من قوانين الاتحاد ولاتطبق عليها، وامتيازات قيمية خاصة تلك التي تحصلت عليها في 2013 بضغط من "دافيد كاميرون" [clii]إلا أنها وبدوافع رئيسية تمكنت من عرقلة مسار التكامل، وهذا ما سيتم توضيحه في الجدول الآتي:

الأسباب والدوافع:	
الخلفيات التاريخية: (تعلقت بالهيمنة الفرنسية-الألمانية على القرار الأوروبي وبالمقابل حزب المحافظين المتشبث بالهوية البريطانية والرافض للتماهي مع الأوروبيين).	-تجسدت في النظرة التشاؤمية لمستقبل الوحدة الأوروبية (انعدام الثقة المتبادلة) -غياب مقوم أساسي في تحقيق التكامل وهو التقليل من الزيادة المفرطة للدول الوطنية وإقدام على تنازل طوعي من أجل التمتع بميزات الأمن الجماعي.

إشكالية تفعيل الديمقراطية:	–ارتبطت بتصاعد النزعة الشعبوية والقومية نتيجة تصاعد قضايا الهجرة والإرهاب وقضايا تتعلق بحقوق الانسان.
دوافع سياسية وأمنية:	–غياب التعامل مع العالم الخارجي كوحدة واحدة (الهجرة واللجوء السياسي)

دوافع اقتصادية:	–تغلب العامل الهوياتي البريطاني (مسألة العملة المشتركة واتفاقية شنغن)

وعلى سبيل المثال لا الحصر، تم الأخذ بالموقف البريطاني المؤيد لعملية الانفصال عن مجال التبادل الحر والوحدة وعن هذا التكتل، لكونه يعتبر من أقوى الأزمات تأثيرا على الاتحاد ونشب من جراء حدوثه محاولات انفصال داخل الحكومات الأوروبية (شمال ايطاليا، كتالونيا، الفلامنك، إيرلندا الشمالية) بنسب متفاوتة ودوافع لا ترتقي لتلك التي حركت التواجد البريطاني خاصة وأنها تعد محور رئيسي في البعد الجيوستراتيجي للاستراتيجيات الأطلسية في المنطقة والعالم.

ومن المعتاد أن لكل كيان في النظام العالمي اليوم، عندما تجتاحه أزمة أو تهديد معين يبدي موقفا معارضا ورافضا اتجاهه، وهذا ما يواجه الاتحاد الأوروبي مؤخرا وبما أنه ميدان تفعيل الديمقراطية على أساسها وبغض النظر عن الحق المشروع لمختلف الحركات في الانفصال، فهو يواجه معضلة أمنية ينحصر من جرأها ضمن سياستين رئيسيتين:

–اتخاذ سياسة الارضاء لهذه النزعات الانفصالية والتي في الأخير ستقود بالمنطقة إلى تفكك دولها خاصة وأن هناك مناطق بها حركات انفصالية متعددة.

–اتخاذ اجراءات عقابية، ولكن في هذه الحالة يوقع بالمنظومة حالة من التناقض لأنها تتماشى مع الأسس الديمقراطية والتي في الواقع لم تجدي نفعا خاصة وأنها لم تتمكن من تحقيق احتواء كاف لهذا الأقليات وتذويب مطالبها في إطار حكم توافقي رشيد[cliii].

وعلاوة على ذلك فقد حذر من أن تعامل هذه النزعات بمعاملة تشجعها على المطالبة بالانفصال والذي قد يؤول بها لارتكاب سلوك عنيف يهدد أمن المنظومة ككل[cliv].

وفي ظل التجاذب الحاصل بين الحكومات الأوروبية ، وبالتركيز على القرب الجغرافي الذي يعتبر عنصر أساسي يزيد من نجاح عملية حصر وحد هذه التيارات الشعبوية المتشعبة، تم اتخاذ سياسة الجوار الأوروبي كآلية تعين الاتحاد وتمكنه من إخماد الفوضى الحاصلة في المنطقة وهذا ما سيتم توضيحه في المحور الثاني لهذه الورقة.

2.2.المحور الثاني: آفاق الانعزالية الجديدة في ظل تفعيل سياسة الجوار الأوروبية.

وفي خضم تلك التناقضات التي اجتاحت المنظومة الأوروبية، واستحدثت النمط الانعزالي الجديد ، واستنادا على المقاربة الليبرالية المؤسساتية الجديدة في فهم السياسة التي يستخدمها الاتحاد الأوروبي بصفته القوة المعيارية التي تخطت وتجاوزت العديد من التحديات خاصة في ظل تبنيها لسياسة أمنية دفاعية مشتركة تسعى لتوفير الأمن في عالم متغير وإقليم مضطرب، يستدعي تكاثف الجهود لتعزيز سياسة الجوار الأمنية، التي تعزز من مكانته وتقوي وحدته خاصة فيما تعلق بعلاقته مع الشركاء في الجنوب والشرق.

وتجدر الإشارة في هذا السياق، إلى أن دوره في 2003 كان له تأثير متزايد في معالجة الأزمات والنزاعات (أفغانستان، جورجيا) مقارنة بالفترة الحالية[clv]، فوضعه المتأزم أضعف من نسب تأثيره وبالكاد غيب على الساحة الدولية.

وإحاطة بكل ما تعلق بسياسة الجوار الأوروبية من مقومات وأهداف وبالاطلاع على البرامج التعاونية فيما بين حكوماتها، يتبين لنا أن الأولوية الرئيسية التي تقع على عاتق الاتحاد هي جغرافية الجوار ونمطية العلاقة المبنية بين وحداتها وكذا تنشيط المحددات الدائمة والمتبدلة في توجهات الاتحاد الخارجية، وهذا ما سيتضح من خلال السياسات المتعددة التي اتخذها الاتحاد الأوروبي اتجاه هذه المعضلة الأمنية.

الخريطة02: جغرافية التعاون بين دول الاتحاد الأوروبي ودول الجوار في 2018.

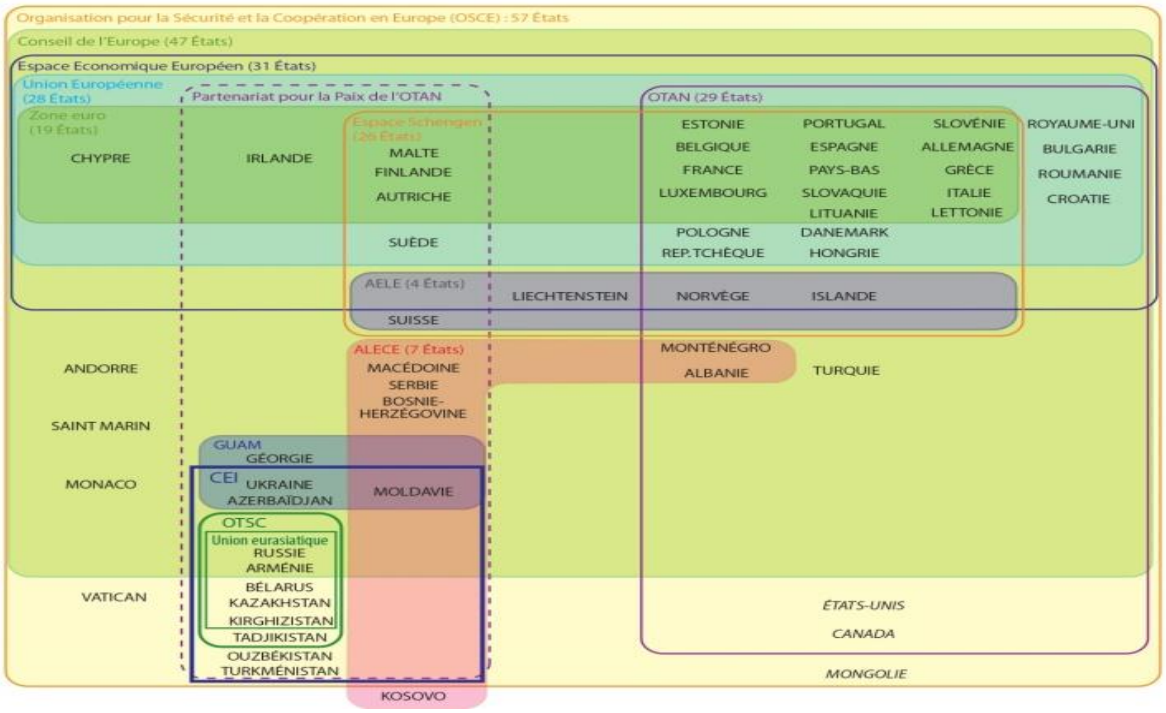

clvi

http://geoconfluences.ens-lyon.fr/doc/etpays/Europe/EurDoc13.htm

2.3-إجرائية السياسات المتعددة للاتحاد الأوروبي اتجاه الظاهرة الانعزالية الجديدة:

وفي إطار بيئة جغرافية سياسية حافلة بالتحديات، اتفق قادة الدول على ضرورة بذل المزيد من الجهود من جانب دولهم، وفي تحذير صادر عن المستشارة الألمانية "أنجيلا ميركل" بأن: "الاتحاد الأوروبي يجب عليه أن يستعد ليأخذ مصيره لوحده"، ومغزى هذا هو الانفراد في اتخاذ أي قرار يتعلق بالشؤون الداخلية والخارجية للمنطقة، علاوة على ذلك زيادة في توثيق العلاقات مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وروسيا[clvii] .

وفي هذا السياق، باشرت الدول الأعضاء والجهات الرسمية في الاتحاد بتفعيل الأولويات المسطرة وفق استراتيجيات تضمنت المجالات الآتية:

أ-على المستوى السياسي والأمني: ارتبط العمل السياسي بالمحور الألماني الفرنسي، بين كل من "ميركل وماكرون"، والذي انطلق من عملية ائتلاف حكومي بين المسيحيين الديمقراطيين والاشتراكيين الديمقراطيين بقيادة "مارتن شولتز"، بحيث تمثل هذه الخطوة فرصة لدعم ديمومة المحور ومن ضمن المساعي التي أيداها الطرف الفرنسي في ظل رئاسة "ماكرون" هو أن عملية إحياء الاتحاد الأوروبي في هذه الشراكة ستكون بادرتها بإنشاء أكاديمية أوروبية للاستخبارات ونيابة أوروبية لمكافحة الإرهاب، وقوة مشتركة للدفاع المدني، وعلاوة على ذلك الحرص على تأسيس مكتب أوروبي للجوء وشرطة للحدود[clviii] .

وفي هذا الصدد، فقد رسمت الممثلة العليا للاتحاد الأوروبي الخطوط العريضة للإستراتيجية العالمية لهذه الكتلة ورؤيتها للأمن العالمي، بحيث تم تحديد مسار عملها بإتباع خمس مبادئ رئيسية توضح فيها التفكير الأوروبي الجديد في المنطقة، وكيف يتم تخطيط القادة لضمان كفاءة للسياسة الخارجية الأوروبية الأمنية المشتركة خاصة وأن الاتحاد قد شهد جملة من الانتقادات بشأن الأفعال التي أظهرتها بعض الدول جراء التهديدات الأمنية الجديدة.

وتجدر الإشارة كذلك، إلى أن هذه الإستراتيجية الأمنية هي ثان خطوة يتخذها الاتحاد في إطار تفاعله الداخلي والخارجي، فقد اعتمد سابقا على إستراتيجية ناعمة "أوروبا الآمنة في عالم أفضل" في 2003، ولحظ على أنها فترة الاستقرار والتفاؤل الكبير لدى الأوروبيين بشأن مسار ومستقبل الاندماج. والسؤال المطروح هنا، هل هذه الإستراتيجية هي من فسحت المجال لتوافد التهديدات الأمنية بالمنطقة؟.

وستتم الإجابة على هذا التساؤل من خلال المبادئ التي تم تحديدها للعمل بها في هذه الإستراتيجية الجديدة، وهي كالآتي:

-**مبدأ الوحدة:** ويقصد به العمل على إظهار موقف موحد بشأن قضايا السياسة الخارجية للدول الأعضاء في الاتحاد والمؤسسات التابعة.

ولكن يبرز لنا متغير مستقل له تأثير كبير في تفعيل هذا المبدأ، فالقادة الوطنيون في الاتحاد وكذا المسؤولين يبدون مواقف مختلفة حيال القضايا العالمية وهذا راجع للخلفيات التاريخية وإدراك كل وحدة بمصلحتها الوطنية وهذا ما سيعرقل مسار تحقيق دفاع أمني مشترك.

-**مبدا المشاركة:** ويقصد به الدور التشاركي الذي سيقوم به الاتحاد الأوروبي لحل المشاكل العالمية وتشكيل معايير السياسة الدولية.

-**مبدأ المسؤولية:** بحيث يقع على عاتق الاتحاد مسؤولية هذه القضايا داخليا وجواريا وهو ملزم بذلك.

-**مبدأ الشراكة (التعاون):** وهذا يتم عن طريق توطيد التعاون مع الشركاء الدوليين بما في ذلك المنظمات الإقليمية في سعيه المستمر لإبراز مكانته وبسط نفوذه الذي سيحقق الأمن العالمي.

واستنادا على هذه المبادئ تم تحديد أولويات هامة بدورها تحدد دوائر اهتمام العمل الخارجي الأوروبي، والتي بدورها تتفرع إلى داخلية وخارجية:

-**الأمن الأوروبي الداخلي:** ويستند في ضمان ذلك على التعاون مع الشركاء وتوفير إطار سياسي يواجه كل التحديات الأمنية ويعزز القدرات العسكرية.

-**أمن الدولة الداخلي:** وهذا من خلال تأمين المرونة الاجتماعية في الدول المجاورة، لما سيعرف مستقبلا "بحلقة الأصدقاء" وخلق "منطقة استقرار وازدهار"[clix]، خاصة في المناطق الجنوبية والشرقية في آن واحد، وبهذا سينجح في عملية توسيع الأنشطة خارج حدوده متصديا لأي تهديد أمني بالجوار .

-**الأخذ بتجربة بناء السلام:** اعتمادها لتطوير نهج متكامل يتصدى لكل الأزمات والصراعات، بحيث يرى أنه من واجبه الأخذ بعين الاعتبار الأبعاد المتعددة للصراعات خصوصا إذا ما تعلق الأمر بالأمن، الاقتصاد والحكم.

وكذا التركيز على مراحل الصراع ومحاولة حصره باللجوء إلى استخدام (الوقاية، القرار ثم تحقيق الاستقرار)، وتفاديا للتأثير القوي له على المستويات (المحلية والوطنية، الإقليمية والعالمية)، والعمل على تسوية النزاع وإيجاد الحل بين أطرافه المشاركة.

-**جيوسياسية الاتحاد الأوروبي:** (أوراسية، متوسطية، أطلسية، آسيوية ومنطقة القطب الشمالي)، يركز الاتحاد على هذه المناطق نظرا لأهميتها الجيوستراتيجية وتميزها عن باقي المناطق مما يستدعي التعامل معها بشكل مختلف.

-**الحكم العالمي:** وذلك يتحقق بتمكنه من توفير معايير عالمية فعالة، وهذا ما سيسهل عليه تحديد المبادئ الرئيسية لإدارة العالم، انطلاقا من مضامين القانون الدولي، آليات إرساء السلام، التنمية المستدامة [clx].

وتجدر الإشارة إلى بوادر البدء في تفعيل هذه الإستراتيجية، حيث عرضت المفوضية الأوروبية خطة لتحسين تحركات الجنود والتجهيزات العسكرية في الأراضي الأوروبية، وبخصوص المسار السياسي فهي تسعى لإزالة مختلف العقبات البيروقراطية و التشريعية التي قد تزيد من تعقيد أي تحرك عسكري.

2.4- المستوى الاقتصادي والاجتماعي:

كل الإجراءات المتخذة ركزت على مسألة اليورو ومستقبلها في المنطقة، وفي ظل القضايا المتعلقة بالإصلاح النقدي، تم الموافقة على عمل يقوم على آليتين محددتين تساعد بهما دول المنطقة، تمثلت في:

1 -موازنة الاستثمار بين الدول والشركات.

2-إقامة نظام قروض جديد للدول التي تواجه صعوبات كبيرة.

وكذلك أكدت المستشارة الألمانية في سياق هذا التفعيل، على المزيد من التقارب الاقتصادي بين دول منطقة اليورو، وبتأييدها لآلية موازنة الاستثمار سواء كانت محددة أو مدرجة في الموازنة الأوسع للاتحاد، نبهت على ان نطاق التضامن الذي سيحدث بين شركاء المنطقة يجب أن يتفادى قضية الديون.

وبالإضافة إلى ذلك، فقد اقترحت إقامة صندوق نقد أوروبي لمساعدة البلدان التي تواجه صعوبات وبالمقابل سيتم تفعيل رقابة وفق شروط صارمة بخصوص البلدان المتحصلة على مساعدات. كل هذا بغية تحقيق نسبة معتبرة من الاستقلالية عن صندوق النقد الدولي، وبهذه الاستقلالية سيصبح من صلاحيات الآلية الأوروبية تحقيق الاستقرار بالمنطقة [clxi].

الخاتمة:

الظاهرة الانعزالية الجديدة التي زعزعت أمن واستقرار المنظومة الأمنية كشفت عن العديد من التغيرات والخلفيات السياسية المعقدة، والتي تعبر عن طموح الحكومات المركزية للهيمنة على المنطقة، وهذا يدل على استمرارية المنظور الواقعي في النظام الدولي بالرغم من تغيره خاصة فيما تعلق برسم السياسات الخارجية للبلدان والتكتلات، فألمانيا بتوجهاتها الاقتصادية تسعى للسيطرة على صناعة القرار داخل الاتحاد وتحقيق هيمنة في المنطقة لتمكن نفسها من المنافسة الخارجية، وإذا ما تم التركيز على التوجه الفرنسي في المنطقة، فقناعته القومية السيادية، تدفعه لوضع استراتيجيات أمنية إقليمية وعالمية رغبة في تحقيق الهيمنة على الناحية الغربية للمنطقة الأوروبية خاصة في تفاعلها مع الجوار المتوسطي.

وعليه فإن مجمل هذه التغيرات والمؤشرات، ماهي إلا تداعيات احدثتها العولمة، بحيث أن حالة الانعزال خوفا من التهديد هي أمر طبيعي، لكن قد ينشب في مناطق تنعدم فيها معايير الديمقراطية أو لا تفعل على الإطلاق، ولكن هذا لا يكفي مقارنة برغبات الشعوب الأوروبية الرافضة لأي نمط من التهديد خاصة فيما تعلق بهويتها ، وما تم التوصل إليه هو أن العامل المحرك لأي سياسة داخل المنطقة ينطلق من توجه الفرد واختياراته وهذا راجع للخلفيات التاريخية التي لازالت حاضرة ولازال الخوف مخيم على العديد من الأقاليم في المنطقة.

المراجع:

-انظر اللغة العربية-العربية-المعاصرة- http://www.maajim.com/dictionary .

[1]-وضاح زيتون، المعجم السياسي. الأردن: دار أسامة، دار المشرق الثقافي للنشر والتوزيع، ط1، 2006، ص:250.

[1]-"معجم المعاني الجامع-عربي –عربي".انعزال/www.almaany.com/ar/dict/ar-ar : //http.

[1]-"تعريف ومعنى الأقلية في معجم المعاني الجامع".معجم عربي-عربي.الأقليةwww.almaany.com.ar/dict/ar-ar: //http.

[1]-اسماعيل فاروق وآخرون، الأقليات: رؤى إسلامية. مصر: القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر،ط1، 2008، ص: 04.

[1]-عبد السلام ابراهيم البغدادي، ص: 78.

[1]-محمد عمارة، الإسلام والأقليات: الماضي، الحاضر والمستقبل. مصر: القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، ط1، 2003،ص: 07.

[1]-محمد عمارة، المرجع نفسه، ص: 78.

[1]-حسان ابن نوى، تأثير الأقليات على استقرار النظم السياسية في الشرق الأوسط. مصر: الإسكندرية، مكتبة الوفاء القانونية، ط1، 2015، ص40.

[1]-معجم المعاني، مرجع سبق ذكره، ص: 06.

[1] -Cf.N.Glazer and D.P.Moynihan.Beyond the melting pot.N°: 01, the nergos, Puerto Ricans,jews,Italians a,d -Irich of New York city, Cambridge-Ma press,1970.

[1] -M.E.Galley.Effect of Ethnic on national development;in Ethnicity and national Buikding edt by: M-Bell and W.E.F (london1963) p:363.

[1]-هالة الحفناوي، " الانعزالية الجديدة: أسباب عدم اليقين في فهم اتجاهات الشعوب". مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة. أبوظبي، فبراير 2017، ص: 02.

[1]-اسماعيل عبد الفتاح الكافي، معجم مصطلحات عصر العولمة: سياسية، اقتصادية، اجتماعية، نفسية، اعلامية. مصر: القاهرة، الدار الثقافية للنشر، ط1، 1425هـ/2004م، ص: 169.

[1]- فرانسو جورج دريفوس وآخرون، موسوعة تاريخ أوروبا من عام 1789 حتى ايامنا. ج3، لبنان: بيروت/ فرنسا : باريس، منشور عويدات، ط1، تر. حسن حيدر، مراجعة انطوان.أ. الهاشم، 1995، ص: 547.

[1]-بول كيندي، نشوء وسقوط القوى العظمى: الإعداد للقرن الحادي والعشرين.. تر: مالك البديري، المملكة الأردنية الهاشمية : الأهلية للنشر والتوزيع، ط1، 1994، ص: 20-27.

17-محمد حيدر، " السيادة الدولية في تحولات العولمة: الدولة المغلوبة"، مجلة شؤون الأوسط. ع 100، نوفمبر 2004، ص: 48.

[1]-اسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات. مصر: القاهرة، ص: 47-49.

[1]-جارش عادل، "مقاربة معرفية حول التهديدات الأمنية الجديدة"، المركز الديمقراطي العربي، مأخوذة من مجلة العلوم السياسية و القانون، ع1، 2017، عبر الموقع الإلكتروني: https;// democraticac.de/ ?/=4381.

[1]-محمود عودة، أسس علم الإجتماع. لبنان: بيروت ، دار النهضة، ص:18.

[1]-ميشال مان، موسوعة العلوم الإجتماعية. مصر: الإسكندرية، دار المعرفة، تر، عادل مختار الهواري وسعد عبد العزيز مصلوم، ص: 672.

[1]- فرانسو ديفورس وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 547.

[1]-مايكل بوراووي، "مواجهة عالم غير متكافئ"، تر، ساري حنفي ومحمد الإدريسي، مقال مترجم من خطاب رئيس الجمعية الدولية لعلم الاجتماع، مؤتمر يوكوهاما، أوت 2014، ص: 29.

[1]-هالة الحفناوي، مرجع سبق ذكره، ص: 55.

[1]-خالد موسى المصري، مدخل إلى نظرية العلاقات الدولية. سورية: دمشق، دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع، 1435هـ/2014م، ص: 114.

[1]-نفاثيم بيلاي، " بيان بمناسبة يوم حقوق الإنسان"، 10 كانون الأول/ديسمبر 2009، نشر في موقع الأمم المتحدة، www.ohchr.org/AR/Issues/ minorities/page/minorities index.aspsc.

[1]-حسان بن نوى، تأثير الأقليات على استقرار النظم السياسية في الشرق الاوسط. مكتبة الوفاء القانونية، ط2015،1ن ص:11-13.

[1]-Rayan. Griffiths, the state of secession in international politics-center for security studies,19 -december,2016,P :01.

[1]-شادي عبد الهادي، " الانفصال: أنماط ومحددات المحاولات الانفصالية من واقع الخبرات الدولية".مجلة اتجاهات الأحداث. ع23، 2017، ص: 09-10.

[1]- الخريطة1: التطلعات –الاستقلالية-لكتالونيا-وكردستنا-تؤجج- النزعات –الانفصالية-في –العالم./https://arab.co.uk

[1]-فرانسو جورج ديفورس وآخرون، مرجع سابق الذكر، ص: 07.

[1] -Henri Oberdrof," le traité de lisbonne: une sortie de crise pour L'union Européene ou plus?". Revue du droit public,N° : 3 mai-juin2008,pp :781-782.

[1]-هيبة غربي

[1]-عبد النور عنتر،البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر وأوروبا والحلف الأطلسي. الجزائر، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، ط1، 2005، ص: 74.

[1]-ستيفن أرلانغر،" ما موقف الاتحاد الأوروبي من مطالبة كتالونيا بالحق في الديمقراطية؟". نون بوست، https://www.noonpost.org/content/20130.

[1]-تقرير حول:" تطبيق الاستراتيجية الأمنية الأوروبية" رقم: s407/08، ص: 01.

[1] -http://geoconfluence-en-lyon-fr/doc/et pays/Europe/EuropDoc13.htm.

[1]-هيبة غربي، تداعيا الانسحاب البريطاني على المسألة الأمنية في الاتحاد الأوروبي. مركز الدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ط1، ألمانيا-برلين، 2018، ص: 114-115.

[1] -John Henley,"Angela Merkel": Eu cannot completely rely on Us an Britain any more", European affairs correspondent, The Guardian international edition,28 mars 2017: https://www.theguardian.com/world/2017may/28/merkel-says-eu-cannot-completely-rely-on-us-and-britain-anymore-g7-talks.

[1]- جاسم محمد، " هل سينجح المحور الألماني-الفرنسي في إنقاذ الاتحاد الأوروبي من التفكك؟.". مجلة العرب الدولية. 16فبراير 2018، https:// arab-majalla.com/2018/02article55263794/.

[1]-نتاليا زاسلافسكايا، "كيف ينظر الاتحاد الأوروبي إلى الأمن العالمي"، مركز دراسات كاتيخون، 12.07.2016، https://katehon.com/ar/article/kyf-ynzr-ithd-lurwby-l.imn//my .

[1]- نتاليا زاسلافسكايا، مرجع نفسه، ص: 24.

43-"ميركل تطرح اقتراحات حول مستقبل منطقة اليورو"، جريدة الحياة، 04، يونيو،2018، www.alhayat.com/article/4584673